

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٧١**

الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

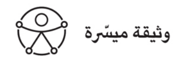
الحالة في الشرق الأوسط

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/60)

1802494 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/60)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/60، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لأعرض على مجلس الأمن المستجدات الحالة الإنسانية في سورية.

لقد تسببت سنوات النزاع في معاناة بشرية هائلة وتركت أعدادا غفيرة من المدنيين ما بين قتيل وجريح ومفقود. وتقدر الأمم المتحدة أن ١٣,١ مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، بمن فيهم ٦,١ ملايين شخص من المشردين داخل البلد. وثمة ٥,٥ ملايين شخص فروا من النزاع عبر الحدود إلى البلدان المجاورة. وقد استمع المجلس مباشرة لما عرضه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في بيانه أمام مجلس الأمن في ٢٢ كانون الثاني/يناير بخصوص زيارته إلى سورية، الذي سلط الضوء فيه على محنة الشعب السوري. وخلال الزيارة، استمع لبعض القصص الفردية من الأشخاص الذين علقوا في براثن العنف والنزاع. وفي حمص، رأى أحياء بأكملها تحولت إلى أنقاض. وكانت الزيارة هي الأولى التي يقوم بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ خلال أكثر من عامين. وكانت فرصة هامة لمعرفة السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تدعم المحتاجين. كما كانت فرصة لإجراء مناقشات مع حكومة سورية وشركائنا في العمل الإنساني بشأن كيفية معالجة بعض الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا.

وإذ يستمر القتال، يساورني قلق بالغ سلامة وحماية المدنيين المحاصرين في العنف في شمال غرب سورية، حيث تفيد التقارير بأن القتال قد أوقع العديد من القتلى والجرحى. وأسفرت الغارات الجوية والقتال في جنوب إدلب وشمال حماة عن أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ حالة تشرد منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دافعةً الناس إلى ترك ديارهم إلى مناطق أخرى في إدلب. ومخيمات المشردين مُحملة بأكثر من طاقتها، مما أجبر معظم الذين نزحوا إلى البحث عن مأوى في حوالي ١٦٠ مكان إقامة مؤقت. وخلال أشهر الشتاء الباردة والماطرة، لا يتوفر أي شيء لأسر كثيرة سوى الخيام المرتجلة التي يتقاسمونها مع الآخرين.

وتستمر الهجمات على المرافق الطبية والهياكل الأساسية الحيوية، مع تقاريرتفيد بوقوع ١٦ هجوما على الأقل على مرافق الرعاية الصحية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر وحده. وبالأمس، أبلغت منظمة أطباء بلا حدود أن الغارات الجوية قد أصابت مستشفى في حي سراقب بإدلب، مما أدى إلى وقوع خمسة قتلى وإصابة آخرين وإلحاق أضرار جسيمة بالمرفق الذي أقفل الآن.

وكان ذلك ثاني هجوم على المرفق يجري الإبلاغ عنه خلال تسعة أيام.

وإلى الشمال، في عفرين في محافظة حلب، ترصد الأمم المتحدة بعناية حالة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في المنطقة التي تشهد قتالا. ولدينا تقارير تفيد بوقوع إصابات في صفوف المدنيين وبأن قرابة ١٥ ٠٠٠ شخص قد شُردوا داخل المنطقة في حين نزح ١ ٠٠٠ آخرون إلى محافظة حلب. كما تلقينا تقارير تفيد بأن السلطات المحلية في عفرين تقيد تنقل المدنيين، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يريدون المغادرة.

ويساورني القلق أيضا إزاء الحالة في الغوطة الشرقية وأحياء دمشق التي لا تزال تردنا منها تقارير عن وفيات بين المدنيين وأعمال تدمير للبنية التحتية المدنية. فخلال الأيام العشرة الأولى من هذا العام، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل ٨١ مدنيا على الأقل في ذلك الجيب، بمن فيهم ٢٥ امرأة و ٣٠ طفلا. وقد تضررت العشرات من المباني السكنية في المنطقة أو دُمرت خلال الأسابيع الأخيرة. وألاحظ أيضا بقلق أن القصف لا يزال مستمرا على دمشق انطلاقا من الغوطة الشرقية، مما يسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين.

وعلى الرغم من أنه سُمح لـ ٢٩ مريضا بحاجة ماسة إلى الرعاية الطبية بالخروج من الغوطة الشرقية في أواخر كانون الأول/ديسمبر، فإن هناك مئات غيرهم، معظمهم من النساء والأطفال، بحاجة إلى عناية طبية فورية. وحتى الآن، سُجلت وفاة ٢١ مدنيا من بين أولئك الذين ينتظرون الإجلاء الطبي ويحتاجون إليه. إن حاجتهم ماسة والقانون واضح. وأحث جميع الأطراف وجميع الجهات التي لديها نفوذ على الأطراف على كفالة إتمام كل عمليات الإجلاء الطبي هذه دون شروط أو تأخير.

وفي ما يتعلق بجميع البؤر الساخنة التي سلطت الضوء عليها، أدعو الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والطبية، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني، وإلى كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها بصورة آمنة ومستمرة ودون عوائق.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن قلقي إزاء حالة الحماية في مدينة الرقة، حيث تستمر عودة السكان رغم انتشار المتفجرات من مخلفات الحرب في المدينة. وتفيد الأنباء بعودة قرابة ٦٠ ٠٠٠ فرد منذ انتهاء الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. غير أن الشركاء في المجال الإنساني يواصلون التشديد على أنه بالنظر إلى كثافة انتشار الألغام الأرضية والشراك الخداعية والذخائر غير المنفجرة، لا تزال الرقة غير آمنة لعودة المدنيين.

وتفيد تقارير بوقوع وفيات وإصابات جراء الانفجارات بوتيرة مثيرة للقلق في حين تضاعفت حالات الصدمة تقريبا في الشهور الأخيرة. وأصيب أكثر من ٥٣٤ مدنيا في انفجارات منذ طرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من المدينة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حيث توفي ١١٢ منهم. وفي كل أسبوع، يستمر وصول ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مدنيا إلى مراكز علاج الصدمات في الرقة عقب إصابتهم في انفجارات أجهزة متفجرة مرتجلة مخبأة في منازلهم وأحيائهم. ومخاطر المتفجرات لا تقتصر على الرقة؛ فهناك دلائل تشير إلى أن ثمة تلوثا كبيرا أيضا في جميع أنحاء محافظة دير الزور، التي لم تشهد سوى القليل من عمليات مسح أو إزالة الألغام، أو لم تشهدها بالمرة.

وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية الماسة في العديد من المناطق في سورية، لا تزال الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني يواجهون تحديات خطيرة في الوصول إلى المحتاجين. وفي الشهر الماضي، أحطت المجلس علما بأن أيا من قوافلنا العابرة لخطوط التماس لم تتمكن من الوصول إلى المواقع المحاصرة، ولم تتمكن سوى قافلتين من الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. وفي هذا الشهر، لم يُسمح للأمم المتحدة وشركائها بالوصول إلى أي من هذه المواقع بالمرة. ولم نتمكن من

إرسال قافلة واحدة حتى. ووصلت المناقشات بشأن القوافل إلى طريق مسدود بسبب اشتراطات خفض عدد المستفيدين وتقسيم القوافل بطريقة لن تمكننا من توفير الغذاء أو المواد الأساسية الأخرى. إن المساعدات التي نقوم بإيصالها يجب أن تظل قائمة على المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني، وأن تستند على نحو محايد إلى احتياجات المدنيين.

وفي الوقت نفسه، تواجه الأمم المتحدة أيضا توقف إمكانية الوصول إلى مناطق أمكن الوصول إليها سابقا في إطار البرامج العادية. فقد أوقفت السلطات المحلية في شمال شرق سورية القوافل الإنسانية مرتين عند نقاط تفتيش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في شرق حلب. وعلاوة على ذلك، طلبت السلطات المحلية إجراء تغييرات تتعلق بعمليات شركائنا غير الحكوميين، مما أعاق إيصال مساعداتنا إلى أجزاء كبيرة من شمال شرق سورية. ومما زاد الحالة تفاقما رفض محافظ الحسكة إصدار رسائل تيسير بخصوص المساعدات التي نقوم بإيصالها. وعلى الرغم من أن عمليات شركائنا العابرة للحدود مستمرة، فإن هذه المساعدة غير كافية لتلبية الاحتياجات في المنطقة الشمالية الشرقية. ولحل الوضع، فإنني أدعو جميع الأطراف والجهات التي لديها نفوذ عليها إلى العمل الآن لكفالة استئناف إمكانية الوصول إلى هذه المناطق.

وأخيرا، بسبب مظاهر انعدام الأمن في الشمال الغربي، والتي شملت شن العديد من الهجمات الصاروخية من داخل الأراضي السورية على تركيا، أوقفت الأمم المتحدة بصورة مؤقتة في ٢٠ كانون الثاني/يناير عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود عند المعبرين الحدوديين المأذون بهما في تركيا. وتواصل الأمم المتحدة مناقشاتها مع السلطات التركية بشأن استئناف العمليات بأسرع ما يمكن لكفالة استمرار تقديم المساعدة، التي يعول عليها مئات الآلاف من السوريين كل شهر.

وتؤكد هذه التحديات المتعلقة بإمكانية الوصول أهمية استخدام جميع طرائق إيصال المساعدات المتاحة لنا. وعلى الرغم من التحديات السائدة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يصلون إلى ملايين المحتاجين شهريا. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر، أسفرت البرامج العادية من داخل البلد عن إيصال المساعدة الإنسانية إلى الملايين من الناس، بمن فيهم أكثر من ثلاثة ملايين شخص تلقوا معونة غذائية عبر ١ ٥٠٠ عملية إيصال للمساعدات. كما وفرت الأمم المتحدة وشركاؤها الحماية وخدمات صحية وتعليمية. كما استمرت المساعدات عبر الحدود في الوصول إلى مئات الآلاف من المحتاجين، حيث أوصلت ٦٥٣ شاحنة معونات غذائية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ومساعدات صحية تكفي لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ جرعة علاجية، فضلا عن أشكال دعم أخرى لمئات الآلاف من الأشخاص.

وبعد ما يقرب من ثماني سنوات من الصراع، لا تزال احتياجات الناس كبيرة وذات أهمية حاسمة بنفس الدرجة. وستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها إيصال المساعدات إلى ملايين المحتاجين. كما أن الأمم المتحدة على استعداد لزيادة هذا الدعم، ولكنها بحاجة إلى آليات تتسم بالكفاءة والفعالية لكفالة إيصال المعونة بصورة آمنة وسريعة. وتحقيقا لتلك الغاية، حدد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ خمسة مجالات تتطلع الأمم المتحدة إلى إحراز تقدم ملموس فيها.

أولا، نحن بحاجة إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، والتي سنسعى إلى جمع ٣,٥ بليون دولار من خلالها لتلبية احتياجات أكثر من ١٣ مليون شخص في جميع أنحاء سورية.

ثانيا، من المهم أن هناك اتفاقا على الإجلاء الطبي لمئات المرضى من ذوي الحالات الحرجة الذين تقطعت بهم السبل في الغوطة الشرقية المحاصرة. وينبغي أن يحصل السكان في المناطق المحاصرة الأخرى على المساعدة نفسها.

ثالثا، يتعين تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وقد طلبت الأمم المتحدة الموافقة على ما بين ثلاث إلى أربع

قوافل عابرة لخطوط التماس ومشتركة بين الوكالات، تعتزم الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إرسالها كل أسبوع. ونحن بحاجة إلى الوصول بصورة منتظمة إلى جميع المحتاجين.

رابعا، يجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأن قوافل المعونة التي تُنظم بدعم من الأمم المتحدة من دمشق إلى ركبان في جنوب شرق سورية.

بينما كان إيصال المساعدة الاستثنائية من الأردن في أوائل كانون الثاني/يناير تطورا إيجابيا، غير أن الأمر يقتضي حلا مستدما.

خامسا، لا بد من وضع ترتيبات أكثر فعالية لتمكين الأمم المتحدة من دعم عمل المنظمات غير الحكومية السورية ولتمكين المنظمات غير الحكومية الدولية من أداء دور أقوى، وهي مستعدة، للقيام بهذا الدور للتخفيف من معاناة الناس.

يحدوني الأمل في أن نتمكن من تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في الشهر المقبل عن التقدم الحقيقي المحرز في تلك المجالات الرئيسية الخمسة، شهرا إثر شهر، وسنمضي قدما حتى يتم تناولها جميعها بالكامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها الإعلامية.

لدى نظرنا في المسألة الإنسانية السورية، نبقي دائما في الاذهان النداء القوي الذي وجهه الممثل الدائم الروسي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ومفاده أنه ينبغي لنا أن نبقي خلافاتنا بشأن السياسات في سورية خارج إطار نظرنا في المسائل الإنسانية، وهي وجهة نظر ما فتئنا نؤيدها بقوة.

في الأسبوع الماضي، قدم لنا مارك لوكوك إحاطة إعلامية عن زيارته إلى سورية. وكانت تلك المرة الأولى التي يقوم فيها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بزيارة إلى سورية منذ أكثر من عامين، حيث تم منعه في السابق من هكذا زيارة. تشيد المملكة المتحدة بجهود وكيل الأمين العام الرامية إلى البدء بحوار مجدٍ بين الأمم المتحدة والنظام السوري من أجل تحسين الحالة الإنسانية للشعب السوري. استنادا إلى مناقشات اليوم، وكما نكرر هنا اليوم، وضع وكيل الأمين العام خمس مهام واضحة لتمكين الأمم المتحدة من الاستمرار في جهود المساعدة وتحسينها. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما تلك المهام. ولكن من أسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على نص يحض بالإجماع النظام السوري على كفالة منحه الموافقة على تلك المهام الخمس من دون تأخير. وأريد أن أتأمل في هذه الحالة المخيبة للآمال.

إحدى المهام الرئيسية الخمس لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هي موافقة النظام على السماح كل أسبوع لثلاثة أو أربعة قوافل من الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بعبور الخطوط الأمامية لتقديم المساعدة إلى ما يبلغ ٢,٥ مليون شخص في المناطق المحاصرة وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها. هذه القوافل لازمة من أجل إيصال المعونة، بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية، إلى المدنيين الذين يعيشون في منطقة حرب لما يقرب من سبع سنوات. من الحيوي الوفاء بذلك الطلب من أجل الوصول المستمر والمنتظم إلى جميع من هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. في عام ٢٠١٧، لم يوافق النظام السوري بالكامل سوى على ٢٧ في المائة من الطلبات المتعلقة بالقوافل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. وهذا أسوأ بكثير مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٦ حيث تمت الموافقة على ٤٥ في المائة من الطلبات. كانت الإحاطته الإعلامية لمساعدة الأمين العام مويلر تتمحور بشكل خاص على هذا الأمر. لا يمكننا أن ندع ذلك يحدث في عام ٢٠١٨.

أربعة وتسعون في المائة من الذين يعيشون تحت الحصار يقيمون في الغوطة الشرقية. إن نظام الأسد بتقييده وصول المعونة الإنسانية إلى السكان المحاصرين يستخدم ذلك كسلاح من أسلحة الحرب. ولم يتم إيصال المعونة إلى المنطقة بأكملها طوال شهر كانون الأول/ديسمبر، ويوجد تقريبا ١٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من العمر في الغوطة الشرقية يعانون من سوء التغذية الحاد. ومما يبعث على الجزع أن الأطفال الأبرياء هم الذين يعانون مرة أخرى أشد المعاناة. لقد طلب وكيل الأمين العام أيضا الإجلاء الفوري من الغوطة الشرقية لمئات الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الطبية. ونهيب بمن بوسعهم التأثير على النظام تسخير ما لديهم من نفوذ للتمكين من سرعة وصول المساعدات الإنسانية المستدامة من دون عوائق والإسراع في الإجلاء الطبي لمن بحاجة إليه. ووفقا لما ذكره الأمين العام، فقد مات ١٨ شخصا أثناء انتظار صدور التصاريح من النظام بمغادرة المدينة المحاصرة. الناس يموتون جراء العوز إلى الرعاية الصحية، في حين أن الخدمات المتاحة على مسافة تبعد عنهم أقل من ١٠ أميال في دمشق.

ولنتذكر أن زيارة وكيل الأمين العام جاءت على خلفية تصعيد الغارات الجوية في الغوطة الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية، بما في ذلك حلب، ومحافظة إدلب وشمال حماة. بالأمس لقي ما لا يقل عن خمسة أشخاص، من بينهم طفل، مصرعهم في محافظة إدلب السورية جراء غارة جوية على مستشفى تدعمه منظمة أطباء بلا حدود. أُصيب المرفق أيضا بأضرار بالغة وجرح جراء الهجوم ما لا يقل عن ستة أشخاص، منهم ثلاثة موظفين طبيين. لقد حدثت الضربات الجوية على المستشفى أثناء استقبال الأطباء للأشخاص الذين أصيبوا بجروح قبل ساعة من شن غارة جوية أخرى على السوق. قتلت تلك الضربات بالفعل ١١ شخصا.

هذه الأحداث تجري في المناطق التي من المفروض أن يسود فيها وقف إطلاق النار مع الهدف المعلن المتمثل في الإنهاء الفوري للعنف وتحسين الحالة الإنسانية. من سوء الطالع أن الشعب السوري، لا يمكنه أيضا تفادي هذه الحقيقة. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين والهياكل الأساسية المدنية في إدلب والغوطة الشرقية لا يزال جاريا، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أدى تكثيف الأعمال القتالية إلى تشريد نحو ٢٧٠ ٠٠٠ شخص في إدلب، مما يستنزف الموارد الشحيحة إلى الحد الأقصى. منذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أسفر تكثيف الضربات الجوية في الغوطة الشرقية عن مقتل مئات المدنيين. وتفيد اليونيسيف بأنه في أول ١٤ يوما من عام ٢٠١٨، قُتل أكثر من ٣٠ طفلا جراء تصاعد العنف في المنطقة.

إزاء تلك الخلفية، أحض النظام على السماح، على نحو فوري وآمن ومن دون عوائق، بالتمكين من وصول المساعدات الإنسانية لتلبية كامل احتياجات من بحاجة إلى الأغذية واللوازم الطبية. فلنمارس جميعا ما لدينا من تأثير لضمان ذلك. إنه طلبنا حيوي جدا وفوري. ومن الضروري أيضا أن تلتزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار والكف عن الأعمال القتالية، والتمسك بالقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين.

بالأمس، زار عدد منا معرض متحف الولايات المتحدة الوطني الخاص بسورية. لقد شهدنا صور الذين قام النظام بقتلهم وتعذيبهم وقرأنا السير الذاتية لهم، وقصص حياتهم. لقد ترك ذلك أثرا عميقا في نفسي، وذكرني بأن المأساة في سورية ليست فقط جيوسياسية، بل إنسانية أيضا. من أجل البشرية، يجب على جميع الجالسين حول هذه الطاولة أن يضمنوا بأننا بذلنا كل ما في وسعنا في هذا الشأن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة أورسولا موليير على إحاطتها الإعلامية الشاملة. أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل لتوصيات وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، وهي توصيات أشارت إليها السيدة موليير من فورها.

أود أيضا أن أعرب عن بالغ قلق بلدي إزاء التطورات في الحالة الإنسانية في سورية. توجد عدة نقاط ذات أهمية خاصة. ونلاحظ الحالة المتردية للغاية للسكان في الغوطة الشرقية، حيث ما زالوا محاصرين ويحرمون من المساعدة الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي التي يحتاجون إليها، ويعانون من تصاعد أعمال العنف، ولا سيما في منطقة إدلب. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق حيال الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية وتوفير الرعاية الصحية، وكذلك استمرار القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في سورية، بحيث أصبحت غير مقبولة وتم التشديد في الأسابيع الأخيرة على وصولها، وعلى حرمان السكان المدنيين من إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية التي تمس حاجتهم إليها بشدة. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولا، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التصعيد الحالي للعنف في الغوطة الشرقية وفي منطقة إدلب، مما يزيد من معاناة السكان المتضررين. إذ يوجد في الغوطة الشرقية، حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من المدنيين، ضحايا القصف اليومي بالقنابل على يد النظام وحلفائه. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يوجد في الغوطة الشرقية حوالي ٧٥٠ شخصا ما زالوا ينتظرون الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ. منذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، لم يكن بالامكان نقل الجرحى من الغوطة الشرقية لتلقي الرعاية الطبية؛ مات ٢١ شخصا آخرين نتيجة جروحهم، حيث لم يتمكنوا من الانتظار ليوم آخر. نذكر ونشدد على أنه من مسؤولية النظام السوري السماح بعمليات الإجلاء الطبي تلك من دون تأخير.

إن الحالة في جنوب إدلب وفي شمال حماة تبعث على القلق الشديد أيضاً. وقد أدى استمرار القصف إلى تشريد نحو ٢٥٠ مدنياً خلال الشهر الماضي. وأفيد بأن أكثر من ٣٣ شخصاً قتلوا في أقل من ٢٤ ساعة. وقُصفت بلدة سراقب صباح أمس، وأصابت الغارات سوق المدينة، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١١ شخصاً وإصابة عدد آخر. وبعد ساعة واحدة فقط، أُصيب المستشفى العام الوحيد في المقاطعة – وهو مستشفى تدعمه المنظمة غير الحكومية ''أطباء بلا حدود'' – مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص، من بينهم طفل، وجرح ستة آخرين بمن فيهم الموظفون الطبيون.

وتدين فرنسا بقوة الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية وعلى البُنى التحتية الطبية، فضلاً عن القصف العشوائي الذي قام به في الأسابيع الأخيرة النظام السوري ضد المدنيين في الغوطة الشرقية وفي المناطق السكنية بمحافظة إدلب.

وتؤكد فرنسا مجدداً أن القصف العشوائي واستخدام الأسلحة المُحرقة ضد المدنيين تمثل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن تشكل جرائم حرب، بل جرائم ضد الإنسانية. ومن الحيوي والعاجل وضع حد فوري للقصف في إدلب وللحصار في الغوطة الشرقية. لقد أخذت الجهات الضامنة في أستانا على عاتقها مسؤولية الإشراف على التنفيذ، ولذلك فإننا نحث هذه الدول على فرض الوقف الكامل للأعمال القتالية على النظام السوري بصورة فعالة، وكذلك احترام المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والملاحظة الثانية مثيرة للقلق بوجه خاص، وهي تدهور إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في الأسابيع الأخيرة في سورية. وقد أعدنا تأكيد هذا الشاغل في مناسبات عديدة في هذه القاعة: لن تتحسن الحالة الإنسانية دون تيسير إمكانية إيصال للمساعدة الإنسانية التي توزعها الأمم المتحدة وشركاؤها بصورة شاملة ومستمرة وآمنة وبلا عوائق.

ومع ذلك، يواصل النظام خلق عقبات غير مقبولة أمام تقديم المعونة الإنسانية. ولم تأذن السلطات السورية حتى لقافلة واحدة مشتركة بين الوكالات منذ عدة أسابيع. وتدين فرنسا هذا الموقف غير المقبول، وتكرر دعوتها إلى وصول آمن ودون

عوائق للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني إلى المدنيين في جميع أنحاء الأراضي السورية. إن حق الشعب السوري في المساعدة الإنسانية والحماية على حد سواء يجب أن يُحترم دون قيد أو شرط.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتاً أمام هذه الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يتطلب استجابة قوية من المجلس.

وأخيراً، أود أن أتطرّق إلى التباين الواضح بين استمرار العنف في الميدان في سورية والهجمات الدبلوماسية، التي ليست على مستوى الحالة. ونعلم أنه لا يمكن سوى لحل سياسي شامل للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة والذي يُعدّ لعملية انتقالية سياسية في سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أن يضع نهاية دائمة وذات مصداقية لإنهاء معاناة الشعب السوري.

بيد أن النظام يواصل سياسته في العرقلة المنهجية والمتعمدة، كما شهدنا خلال دورة المفاوضات التي عقدت في فيينا في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير. وفي هذا السياق، نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دعم الأمم المتحدة ووساطة الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك إلى تجنب أي حلول مؤقتة متفق عليها من دون المعارضة، وهو ما من شأنه أن يكون غير واقعي لأنه لن يلبي تطلعات جميع السوريين. والأمر متروك للبلدان التي تدعم النظام، ولا سيما روسيا وإيران، من أجل تفعيل الضغوط اللازمة لضمان أن يضع النظام حداً لهذه الاستراتيجية السلبية وغير المسؤولة. ولا يخطئن أحد: فلا يمكن التفاوض بشأن الانتقال السياسي في سورية دون وقف شامل لإطلاق النار، ووصول المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء الإقليم، وتهيئة بيئة محايدة من شأنها استعادة الثقة وضمان سلامة جميع السوريين.

كيف يمكن الوثوق بنظام يكثف القصف في إدلب، ويمنع الإجلاء الطبي في الغوطة الشرقية، ويرفض منح الإذن لقافلة إنسانية واحدة؟ وكيف يمكن الوثوق بالجهود الدبلوماسية التي تخلو من أي ضمانات محددة لا تؤدي إلى أي تحسن كبير ودائم في الحالة الإنسانية في إدلب والغوطة الشرقية؟

ونكرر التأكيد على أن المعونة الإنسانية غير مشروطة وغير سياسية. ولذلك نُقدّم طلباً عاجلاً لرؤية الدليل على ذلك في الميدان. وهذا بالضبط ما ستسعى فرنسا إلى الدفاع عنه في الأسابيع المقبلة، وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وهو إقامة بيئة محايدة يجب أن تشمل رفع أعمال الحصار، ووقف الأعمال العدائية، وتبادل الأسرى ونزع الأسلحة الكيميائية، كل ذلك تحت إشراف دولي بغية كفالة الإصلاح الدستوري وإجراء انتخابات حرة. وهذا هو السبيل الوحيد لوضع نهاية دائمة لمعاناة الشعب السوري، وفتح الطريق أمام عملية سياسية شاملة للجميع في سورية، لما فيه صالح جميع أفراد الشعب السوري. ولهذا السبب سنواصل الدعم الكامل لهذه العملية المنبثقة عن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وسنبذل كل جهد لتوحيد المجلس في هذا الصدد.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مملكة هولندا أن تشكر مساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية.

بعد مرور سبع سنوات على بدء النزاع في سورية، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد دراما مفجعة حقاً. وفي حين أن عدة من أطراف النزاع مسؤولة عن طائفة واسعة من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، فمن المؤلم بوجه خاص أن نرى الآثار المروعة للأعمال العسكرية التي اضطلعت بها السلطات السورية.

فعوضاً عن حماية مواطنيها، تقوم السلطات السورية بقصفهم. وبدلاً من توفير الخدمات الأساسية لشعبها، تدمر السلطات المستشفيات والمدارس. وبدلاً من إتاحة وصول المعونة الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضرراً، تجوّع السلطات بعضاً من أبناء شعبها.

ولا تزال الآفاق قاتمة لعام ٢٠١٨، مع تدهور الحالة الإنسانية ومواصلة القوى الإقليمية المعركة من أجل النفوذ.

وأودّ أن أركّز على ثلاثة جوانب هامة: الحالة الراهنة على أرض الواقع، وإيصال المعونة عبر الحدود، وتنفيذ المطالب الخمسة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالة على أرض الواقع.

ما فتئ المجتمع الدولي يقدّم التمويل للاستجابة الإنسانية المبدئية. لقد قدمت مملكة هولندا بسخاء مساهمتها إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري. ولكن تكاد هذه الإغاثة لا تصل إلى المحتاجين.

في الغوطة الشرقية المحاصرة، نشهد استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. فلم تصل قافلة واحدة من المعونة إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص محاصرين هناك في الأشهر الثلاثة الماضية. أين شهدنا ذلك من قبل؟ في إدلب، وبسبب استمرار عمليات القصف الجوي المكثف، بات من الصعب للغاية إيصال المعونة المقدمة لأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من النازحين.

وقد تسببت الأجهزة المتفجرة المرتجلة في الرقة وفي أماكن أخرى من سورية في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. وتحث هولندا جميع أعضاء المجلس على الاستمرار في تقديم مساهماتهم لإخلاء سورية كلها من الألغام والأجهزة المتفجرة.

وبشأن إيصال المعونة عبر الحدود، فمن المزعج اليوم، بعد شهر واحد من تجديد المجلس للإذن بالمعونة عبر الحدود، أن بعض قوافل المعونة هذه ذاتها لا تعبر الحدود بسبب الحالة الأمنية. إن النتائج المترتبة على هذا النقص في المعونة عبر الحدود هائلة على العدد الكبير من النازحين في شمال غرب سورية. وهناك حاجة ملحة لضمان المرور الآمن لجميع القوافل للوصول إلى من هم بحاجة إليها، سواء في عفرين أو أبعد منها.

وفي عفرين، أدى اشتداد وطأة العملية العسكرية هناك يوم الأحد الماضي إلى مزيد من الأسر النازحة التي ليس لها مكان آخر تلجأ إليه. وندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدة الإنسانية، والسماح بالمرور الآمن لجميع الأشخاص الذين يرغبون في مغادرة المناطق الخاضعة للهجوم.

وبالانتقال إلى تنفيذ المطالب الخمسة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانت الزيارة التي قام بها مارك لوكوك مؤخراً إلى سورية خطوة إيجابية في حد ذاتها، ولكن لا بد من أن يسفر الحوار بشأن إيصال المعونة عن نتائج فعالة في أقرب وقت ممكن. وفي الواقع، فإن الطلبات التي قدّمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لا تختلف كثيراً عن تلك التي قدمها أسلافه، مسلطاً الضوء فعلياً على عدم إحراز تقدم في مجال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية المطردة والمبدئية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

لقد كانت الرسالة التي يوجهها المجتمع الإنساني والدولي ثابتة: احترموا التزاماتكم بموجب القانون الدولي الإنساني، واحموا مواطني بلدكم – بمن فيهم الأخصائيون الصحيون والعاملون في مجال المعونة الإنسانية – واسمحوا بإيصال المساعدات الإنسانية بطريقة سريعة وآمنة ومستمرة.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن يتحد مجلس الأمن بشكل قاطع دعما لمهام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الخمس الملموسة التي يمكن تحقيقها. ويبقى من الضروري إحراز تقدم في التنفيذ السريع والفعال والمبدئي – في الأسابيع القادمة – لمهام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الخمس جميعها. وندعو أعضاء المجلس إلى النظر في الخطوات التي يجب اتخاذها بصورة جماعية في حالة عدم إحراز أي تقدم وندعو من لهم نفوذ على السلطات السورية ضمان وصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. يجب ألا ننسى أن هنالك أرواح معرضة للخطر.

السيد ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اجتمع مجلس الأمن لتوه الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8164) واستمع إلى وكيل الأمين العام للشؤون

الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وهو يصف زيارته إلى سورية ويكرر سلسلة من الطلبات التي، في تقديره، ستكون خطوة إيجابية نحو تحسين الحالة الإنسانية في سورية.

وللأسف، لم تتم الموافقة على أي من تلك الطلبات من قبل النظام السوري، بل استمرت الحالة في أماكن مثل الغوطة الشرقية في التدهور إلى أسوأ ما يمكن أن نتخيله. ولم يندهش أحد في أن إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع في سورية، ولا سيما إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، لا يزال متعثرا. ولم تسير، في الواقع، أي قوافل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لأكثر من ستة أسابيع في أي مكان ولا أي قافلة إلى المنطقة المحاصرة منذ أكثر من ثمانية أسابيع.

إننا نشجب ما يمثل، بصراحة، أساليب التجويع والحصار، ومنع توزيع المعونة، الذي ينبغي أن يكون قائما على الاحتياجات. ونتيجة لذلك، تفتقر العديد من الأسر إلى أبسط المواد الغذائية الأساسية والأدوية والإمدادات الأخرى اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وتعيد المستشفيات استخدام المحاقن وغيرها من المواد الطبية المفترض استخدامها لمرة واحدة، وخلال أبرد شهور الشتاء تضطر الأسر التي نفد وقودها وزيت طهيها، إلى حرق المواد المنزلية للتدفئة. وذلك يحدث في الغوطة وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء سورية.

إننا بحاجة إلى هدنة إنسانية غير مشروطة وفورية في الغوطة الشرقية، حيث فرضت الغارات الجوية والقصف المدفعي على البنية التحتية المدنية إغلاق المزيد من المدارس والعيادات الطبية. وقد استمرت تلك التفجيرات خلال عطلة نهاية الأسبوع، الأمر الذي يبرهن على أن أي وقف لإطلاق النار في المنطقة هو مجرد طموح.

ونكرر التأكيد على ضرورة إجلاء مئات المرضى ذوي الحالات بالغة الخطورة من الغوطة الشرقية. ولم نر أي تحرك بشأن هذه المسألة منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر، والقائمة آخذة في الازدياد. وقد سمعنا، قبل بضعة أسابيع، أن قائمة الإجلاء الطبي تتضمن ٦٠٠ اسم، من بينهم مئات الأطفال. وقد ارتفعت القائمة الآن إلى ٧٥٠ شخص على الأقل وفقا لموظفي الأمم المتحدة في الميدان.

وقد أفادت الأمم المتحدة، خلال عطلة نهاية الأسبوع، أن شخصا مريضا في حالة بالغة الخطورة ممن هم في قائمة الإجلاء الطبي من الغوطة قد توفي بسبب الافتقار إلى العلاج الطبي. إن مثل هذه الوفيات لا مبرر لها وتجسد ازدراء النظام السوري العبثي لحياة الإنسان. وتبرهن هذه القسوة غير المبررة على أن الحصار الذي يضربه النظام على الغوطة الشرقية موجه ضد السكان المدنيين وليس المعارضة المسلحة. ولسنا بحاجة إلى تذكير أعضاء المجلس بأن الحصار ضد المدنيين يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

كما إننا نقدر عمل السويد والكويت على مشروع بيان رئاسي لتناول هذه التحديات الإنسانية الشديدة. وتتفق الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس على أننا يجب أن نكون واضحين في مطالبة السلطات السورية بالسماح فورا بالإجلاء الطبي والمساعدة عبر خطوط التماس. فعندما يوجد مئات الآلاف من السوريين محاصرين من قبل النظام ويتضورون جوعا بسبب الأعمال التي يقوم بها النظام، تكون هذه المطالب أقل ما يمكن أن يقوم به المجلس.

ونود كذلك أن نتوقف لحظة لنشكر حكومة الأردن على تيسيرها إيصالا استثنائيا للمساعدات الإنسانية في منتصف كانون الثاني/يناير إلى السكان المشردين داخليا الذين تقطعت بهم السبل في ركبان. فلدى السكان الآن أغذية ومواد إغاثة تكفي لمدة شهر. غير أننا ما زلنا ننتظر موافقة النظام السوري الرسمية للأمم المتحدة كي تبدأ عمليات إيصال المعونة عبر خطوط التماس إلى أولئك السكان الضعفاء من دمشق. لقد قدمت الأمم المتحدة مقترحها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ولم تتلق

أي رد حتى الآن. وقد اتخذت جميع الترتيبات لبدء الإيصال في أقرب وقت ممكن. وما على النظام السوري سوى الموافقة فقط وإفساح السبيل لإيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين.

وكما سمعنا في وقت سابق اليوم، زار أعضاء مجلس الأمن المتحف التذكاري للمحرقة بالولايات المتحدة في واشنطن العاصمة أمس، وشاهدوا معرضا عن احتجاز النظام السوري التعسفي وتعذيبه لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المدنيين. وشعار المعرض هو ''أرجوكم لا تنسونا''. فينبغي لنا أن نضع ذلك وما يقدر النظام السوري على اقترافه في الحسبان ونحن نناقش، مرة أخرى، ما يجري في الغوطة الشرقية وفي أماكن أخرى في سورية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية.

وتأسف بوليفيا على الأزمة في سورية، التي تسببت، بعد كل هذه السنوات، في الكثير من الدمار وفي خسارة العديد من الأرواح. لقد أبلغتنا السيدة مولر أن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد لاقوا حتفهم، منذ بداية النزاع؛ وأن هناك حاليا ١٣,١ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، ٢,٩ مليون منهم محاصرين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها؛ وأن ما لا يقل عن ٦ ملايين قد شردوا داخليا.

ونحن نعتقد أن الأحداث الأخيرة قد أدت إلى زيادة في عدد القتلى، وعدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وعدد المشردين داخليا. إننا ندعو إلى تنظيف وإزالة الألغام عن مدينة الرقة وتذليل إمكانية وصول المساعدة الإنسانية الأساسية إليها في أقرب وقت ممكن لإتاحة العودة الآمنة والكريمة للأسر التي شردت بسبب النزاع. ويؤسفنا أنه منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، مات حوالي ٢٢٠ شخصا وأصيب غيرهم في انفجارات.

وتدل الأحداث الأخيرة في سورية مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية جنيف السياسية وتعزيز النتائج الملموسة الناجمة عن اجتماع أستانا، وذلك، بطبيعة الحال، من خلال التشاور مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المعارضة من أجل التيسير لتدابير متبادلة لبناء الثقة، وبالتالي، تحسين الحالة السياسية والإنسانية. ونحن متأكدون من أن هذا سيسمح كذلك بالإفراج عن المعتقلين والرهائن والبحث عن المفقودين، فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة لعملية سياسية ووقف مستمر ودائم لإطلاق النار.

إننا نعرب عن تأييدنا للجهود التي بذلت مؤخرا في فيينا وللعمل الذي سيتم في سوتشي. ونرحب بقرار الأمين العام بأن يسمح لممثله بالمشاركة في هذين الحدثين.

إننا نذكر أطراف النزاع مرة أخرى بأنه يجب عليها السماح بالوصول غير المشروط للمساعدة الإنسانية وكفالة الأمن والسلامة البدنية للعاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، ولا سيما في المناطق المحاصرة وتلك التي لا يمكن الوصول إليها. ونؤكد مرة أخرى، في ذلك الصدد، تقديرنا البالغ للعمل الذي يقوم به موظفو مختلف وكالات وهيئات المساعدة الإنسانية في الميدان، ونحث الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونذكر الأطراف المعنية بأنه يجب عليها تنفيذ اتفاقات أستانا واحترام مناطق تخفيف التوتر والامتناع عن شن أي هجمات على مؤسسات مدنية، مثل المناطق السكنية والمدارس والمستشفيات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، لضمان حماية المدنيين والوصول من دون عائق للمنظمات الإنسانية المعتمدة لتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها. ونشدد، في ذلك الصدد، على عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي وصل إلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص عن طريق تسيير القوافل عبر الحدود. ونأمل أن تستمر هذه العمليات، التي نوصي

بتحسين التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية من أجلها.

في هذا السياق، نشدد على الاتفاقات التي توصلت إليها إيران والاتحاد الروسي وتركيا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وندعو على وجه السرعة إلى تعزيزها من أجل تحرير المحتجزين والمختطفين، فضلا عن تحديد هوية الأشخاص المفقودين. ونؤكد أهمية عمل المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتصارعة في الجمهورية العربية السورية، الذي أصبح ضامنا للأمن وتوزيع المساعدات الإنسانية، مع ضمان إجلاء الأشخاص من المناطق التي تواجه صراعات مسلحة.

وأخيرا، من المهم الإشارة إلى أن الحالة الإنسانية، التي تؤثر على أكثر من ١٣,٢ مليون شخص في سورية، يجب أن تحل حصرا من خلال عملية منظمة وشاملة وسياسية تقوم على الحوار ويقودها الشعب السوري، وتتيح التوصل إلى حل سلمي يحترم سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى بذل قصارى جهدهم لضمان استمرار وحدتهم بشأن مسألة أساسية هي مسألة المساعدة الإنسانية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتها الإعلامية المفصلة.

إن المشهد الإنساني في سورية الذي وصفته لنا هذا الصباح هو مرة أخرى مخيب للآمال. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، أشارت التقارير ذات الصلة التي قدمها الأمين العام واجتماعات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة بصورة متكررة إلى قتل الضحايا، وتجدد تشريد اللاجئين على نطاق واسع، وحصار المدن، وانتشار الأمراض بصورة متزايدة، ومستوى عال وسوء التغذية، وتدمير الهياكل الأساسية الطبية وغيرها من الآفات. وبالنظر إلى هذه الحالة، فإن الحل الوحيد يكمن في ضمان الوصول الفوري والآمن وغير المقيد إلى المساعدة الإنسانية والالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي، ولا سيما احترام مبدأ التناسب فيما يتعلق بالهجمات العسكرية واتخاذ الاحتياطات المناسبة فيما يتعلق بأثرها على السكان المدنيين.

ولذلك فإننا نأسف لاستمرار القيود المفروضة على إيصال المعونة الإنسانية إلى مختلف مناطق سورية، ولا سيما الوضع ة المأساويغير المحتمل، الذي يواجه أهالي الغوطة الشرقية وإدلب. ونأمل أن يكون لاتفاق وقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية، الذي جرت مداولاته مؤخرا في فيينا، أثر ثانوي إيجابي في تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لشعبها. ونقدر عمل السلطات السورية والاتحاد الروسي، الذي أدى إلى إجلاء ٢٩ شخصا من الغوطة الشرقية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، نشجعهم على تكثيف هذه الجهود لأن هناك مئات من الأشخاص الآخرين الذين هم بحاجة إلى الرعاية العاجلة.

وهناك مسألة أخرى تهمنا للغاية، تتعلق بإزالة الألغام، وبصفة عامة، بإبطال الذخائر المتفجرة، في ضوء ما يحدث يوميا في مدن مثل الرقة التي يتراوح عدد ضحاياها بين ٣٠ و ٥٠ ضحية لهذه الذخائر كل أسبوع. ونعتبر الحوار الذي يرمي إلى تحقيق الأهداف الإنسانية بين الأمم المتحدة والحكومة السورية، لا سيما الزيارة التي قام بها إلى البلد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، أمرا إيجابيا. وهذا الحوار والبيان المشترك المتعلق بالأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام الذي صدر عقب اجتماع أستانا الأخير يشهدان على أنه يمكن إحراز المزيد من التقدم الملموس في هذا المجال. وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان، مثل عفرين، ندعو إلى منع أي تصعيد يمكن أن يزيد من تفاقم معاناة الشعب ويعرقل التوصل إلى حل سياسي، كما ينص على ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ومن الضروري تماما أن يبرز المجلس وحدته وإحساسه بالالتزام أمام العالم، وأن يبعث برسالة مفادها إعطاء الأولوية للبشر على المصالح السياسية. لذلك نأمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد نص يجسد الأولويات الخمس التي حددها السيد لوكوك والتي تشكل الحد الأدنى للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري ولهذا السبب تؤيدها بيرو تأييدا تاما.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): آخذ الكلمة في هذه الجلسة لأتناول الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر الخالص للسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتها الإعلامية المفصلة بشأن الحالة الإنسانية المؤسفة للغاية التي تمر منها سورية حاليا. وعلاوة على ذلك، إستمعنا إلى الإحاطة الإعلامي التي قدمها وكيل الأمين العام لوكوك في ٢٢ كانون الثاني/يناير عقب زيارته لسورية، والتي أشار فيها إلى خمسة مجالات تحتاج إلى تحسين من أجل معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة، بما في ذلك ضرورة تلبية الاحتياجات لحوالي ١٣ مليون شخص في سورية، من أجل تيسير عمليات الإجلاء الطبي وحرية التنقل عبر الحدود، واتخاذ تدابير تمكّن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية من تقديم مساعدة فعالة للشعب السوري.

إن إحاطتي السيدة ميلر والسيد لوكوك تقدمان لنا نظرة عامة مقنعة للغاية، يجب أن تركز اهتمام المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن للتخفيف من معاناة الشعب السوري. والحالة الخاصة في الغوطة الشرقية، التي يعاني منها ما يقرب من ٩٤ في المائة من السكان، هي مسألة مثيرة للقلق بصفة خاصة. وقد تفاقمت حالة أكثر من ٦٠٠ شخص هم في حاجة إلى رعاية طبية عاجلة، وتزداد تفاقما بسبب الحملات الجوية التي أدت إلى تشريد الأشخاص في إدلب وحماة.

وبالإضافة إلى كل ذلك، نشير أيضا إلى الوضع الإنساني الكارثي الناجم عن عملية غصن الزيتون المستمرة التي أدت إلى تشريد ومعاناة المدنيين بشكل كبير. فمن ناحية، لا يسعنا إلا أن نعبر عن قلقنا العميق، ومن ناحية أخرى، يجب أن ندعو إلى مضاعفة جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإيجاد حل للأزمة الإنسانية الخطيرة جدا في الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.